

إسبانيا نموذج للعرب قبل وبعد الثورات

د. ناصر عبد الرحمن الفرا

كاتب فلسطيني- إسباني

<http://www.alquds.co.uk/?p=78553>

August 27, 2013

القدس العربي



ليس هنالك دولة في العالم تتبوأ مكانة مميزة مثل تلك التي تتبوؤها إسبانيا في مخيلة الإنسان العربي. هذا البلد الدافئ بمختلف جوانبه كان وسيقى رمزا من رموز الرقي الحضاري العربي في المجال الثقافي، العلمي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والديني. أحيانا يبدو وكأنه من غير الممكن التطرق لعظمة الماضي، مقارنة بالحاضر، أو استشراف المستقبل بدون الرجوع للميراث العربي-الإسباني، الذي تدفق شعاعه للعالم من مدن مثل غرناطة، قرطبة، اشبيلية وطليلة. خصوصية تلك الفترة بالتحديد جعلت من 'عصر الأندلس' حقبة من أبهى الحقب التاريخية التي تستحضر فكراً، وتستجدي شعورياً بكثير من الرومانسية، لا يضاهيها في الوجدان العربي سوى ذلك المتعلق بالحقبة النبوية وبالعصر الذهبي الأموي والعباسي.

تجسيدا لهذا الشعور، لا يعقد لقاء رسمي أو شعبي عربي-إسباني بدون استذكار ما خلدته الموشحات من حنين 'لزمان الوصل بالأندلسي'. حتى هذه اللحظة، تلك الحقبة تستثمر سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، اجتماعياً ودينياً، كما لو لم يكن لها مثل في تاريخ الشرق والغرب. لها من الأهمية ما يجبر على استثناء من الذكر تلك الجوانب السلبية التي وقعت خلالها، وهي كثيرة وبعضها مؤلم جداً. عوضاً عن ذلك، يفضل التركيز على تلك الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تكون قاعدة انطلاق لما يمكن أن يأتي بالخير على مستقبل العلاقة التاريخية بين كافة البلدان الواقعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط.

انسجاماً مع المسار الإيجابي، هنالك من يذهب أبعد من ذلك ويعتبر أن مياه هذا البحر الشاسع، عبوراً بمضيق جبل طارق، هي جسر التقاء حضاري طبيعي بين الشعوب التي تقطن على ضفتي هذا البحر، وليس حاجز فصل في ما بينهم. انها النظرة الإيجابية لما كان وما يمكن أن تكون عليه علاقة الترابط بين الإسبان، العرب والغرب. لتقوية أواصر الترابط، التي مازالت قائمة بمخيلة الساسة، إنشاء جسر فوق أو تحت مياه هذا المضيق. تنفيذ مثل هذا المشروع هو مسألة إرادة، مال ووقت. حال تم تجسيده على أرض الواقع، سيكون هذا الجسر نقطة تواصل ثابت بين ضفتي حوض البحر المتوسط، من خلال هذا الجسر سيتحرك الأفراد، البضائع والأفكار بسهولة ليس لها مثل، وسيكون له من الأهمية البيئية ما لمشاريع القطارات السريعة التي تروج لها إسبانيا بين مختلف بلدان **المغرب** والشرق العربي.

إذا كانت إسبانيا تشكل ركنا مهما في الوجدان العربي، فلماذا لا يكون لتجربتها الحديثة في التحول المنظم من حقبة الاستبداد إلى الديمقراطية نموذج لدول المنطقة. بمعنى، إذا كانت إسبانيا سابقاً مرآة أمجاد العرب،

فلماذا لا تكون إسبانيا الحاضر، بتطورها السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، نموذجاً ومرآة المستقبل. من دراية بمسار التجربة الديمقراطية الإسبانية يعلم أن هذه التجربة يمكن أن تستحضر عربياً، بحكم كونها ملائمة لطبيعة شعوب المنطقة الراجبة في الخروج من نفق الاستبداد إلى نور الحريات. هنالك علاقة تجانس بين العقلية العربية والإسبانية تبلورت تاريخياً بشكل مشترك. تشابه تركيبة المجتمعات العربية الراجبة بالتححرر، والمجتمع الإسباني حديث التححرر، خاصة ذاك التشابه المتعلق بدور المجتمع المدني، المؤسسة العسكرية والدينية، إضافة لحدائتها وقربها الزمني، يجعل منها الأكثر ملاءمة لتجاوز عصر الديكتاتوريات العربي بكثير من الانضباط.

إسبانيا الحديثة هي وليدة علاقة التفاهم بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني، خاصة الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، العسكر، رجال الدين ورجال الأعمال. هذا التفاهم تبلور بعد نهاية حكم العسكري بقيادة الجنرال فرانكو (1975) مما ساهم تدريجياً في تنظيم الفترة الانتقالية من نظام ديكتاتوري لنظام ديمقراطي. رغم ما رافق هذه الفترة من صعوبات، فقد استطاع الشعب ومختلف مؤسسات الدولة تجاوز تعقيداتها بقدر كبير من الحوار والحكمة، مما سرع في إرساء قواعد دولة القانون والدستور، رغم ما تحتاجه هذه الدولة من بعض التطوير، الآن يمكن القول بأنها تعمل بفاعلية عالية، خاصة خلال العملية الانتخابية وفي ما يتعلق بتداول السلطة.

هنالك عناصر حاسمة ساهمت في انجاح المشروع الديمقراطي الإسباني: أولها، رغبة كافة أطراف المجتمع، المتنوع فكرياً وعرقياً، في تثبيت قواعد علاقة التسامح والتصالح. ثانيها، التفاهم والعمل المشترك بين مختلف الأحزاب السياسية اليسارية، الوسطية واليمينية، المعروفة تاريخياً باختلافاتها الأيديولوجية. ثالثها، إرساء وتنظيم الثوابت التي تسمح في أن واحد بفصل وتداخل المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية، التي سابقاً كانت تلعب دوراً قمعياً وتنظيمياً للحياة العامة. رابعها، تحديد السمات الفعلية للعلاقة بين المجتمع بكافة مؤسساته المدنية، الذي بطبيعته هو مجتمع وسطي بين ما هو ديني وما هو علماني، والمؤسسة الدينية القائمة، التي سابقاً كان لها دور مميز في تحديد ملامح الحياة الخاصة والعامة. رغم كل ما يوجه لها من تهم، فقد لعبت هذه المؤسسة دوراً ضابطاً لنمط العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية، لما كان لها من قوة تأثير على الجانبين، ما أدى إلى خفض حدة الصراع في ما بينهم. هنالك دور لا يقل أهمية من دور المؤسسة الدينية لعبته المؤسسة الملكية، من خلال خلق علاقة توازن واستقرار بين مختلف المؤسسات القائمة، بالتحديد الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، العسكر ورجال الدين. هنالك من يعتبر المؤسسة الملكية ماركة ذات جودة وطنية.

كل ما تم إنجازه من استقرار، انتقال ديمقراطي وتحديث تدريجي للدولة وللمجتمع تم رغم وقوع حرب أهلية دامية استمرت لمدة ثلاث سنوات (1936-1939) تدخلت خلالها مختلف القوى العظمى بسوء نية؛ وحشية القبضة العسكرية التي تلت هذه الحرب؛ الركود شبة التام للاقتصاد الوطني؛ زيادة وتيرة الصراع الطبقي، التباين الأيديولوجي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية؛ وأخيراً وقوع محاولة انقلاب عسكرية كادت أن تعصف بالتجربة الديمقراطية الوليدة (1981). سر نجاح إسبانيا في تجاوز كل ذلك كان يكمن في إرادة المجتمع ومختلف مؤسسات الدولة في تجاوز آلام الماضي؛ تفاهم مؤسسات الدولة في ما بينها، تحديداً الأحزاب السياسية، المؤسسة الملكية، العسكرية، الدينية، النقابات العمالية وهيئات رجال الأعمال، في ما يتعلق بنوعية وملامح الدولة الحديثة التي يرغب في تأسيسها، التي جسدت في دستور متطور وضعت فصوله من قبل فقط سبعة من الحكماء المؤهلين سياسياً وقانونياً.

النواة الصلبة لهذا الدستور، الذي تمت الموافقة عليه بعد استفتاء شعبي (1978) هو الإقرار الفعلي لدولة القانون، تفعيل دور المجتمع المدني، تقديس الحريات العامة والخاصة، الفصل التام بين مختلف السلطات، التضامن الجماعي وتكريس كافة مؤسسات الدولة لخدمة الصالح العام. كل ذلك تم بهدف احداث نقلة نوعية في الحياة العامة الإسبانية على اسس من القانون، العدالة، الحرية والديمقراطية، كذلك بهدف مساندة ركب الحضارة والتقدم الذي كانت الدول الأوروبية المحيطة قد تجاوزت فيه إسبانيا بخطوات شاسعة. بعد نصف

قرن من دولة القانون، العدالة، الحرية والديمقراطية، يمكن القول بأن إسبانيا بدأت تسير على نفس النمط الأوروبي من التحضر، لا بل رغم كافة التعقيدات السياسية، خاصة المتعلقة برغبة أقاليم الباسك والكاتالان الانفصال والاستقلال، فقد تمكنت إسبانيا من التساوي في التطور مع دول مثل إيطاليا وبلجيكا، تجاوزت دولاً مثل البرتغال واليونان، وتحاول قدر المستطاع الوقوف في صف دول مثل [فرنسا](#).

بعد كل ما عرض بشكل مبسط عن التجربة الإسبانية اليسيرة، مقارنة بتجارب باقي الدول الأوروبية، أليس فيها ما يدعو العرب إلى دراسة معظم جوانبها بعمق، خاصة المتعلقة بكيفية التعامل بين كافة قوى المجتمع وأساليب الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي. قد تمعننا واحتذت دول في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية بالتجربة الإسبانية، فلماذا لا يفعل ذلك من هم أقرب لها تاريخياً وجغرافياً. القيام بمثل هذه الدراسة يمكن أن يساهم في انتقال سلس وسلمي من طور الاستبداد إلى طور الحريات. نحن بحاجة لمثل هذا النوع من الانتقال، خاصة أن الصراعات بمحيطنا العام قد تبادت، وأن عواقبها اضحت وخيمة على الجميع.

بحكم أواصر الصداقة وانطلاقاً مما يربطها بالعرب من علاقة تاريخية وأفاق مستقبلية مفتوحة، يجذب كذلك لو أن إسبانيا روجت فعلاً لا قولاً لتجربتها السياسية الديمقراطية على مختلف المستويات العربية، كما نجحت في الترويج لنفسها تجارياً، سياحياً ورياضياً. حالياً يبدو كأنها عاجزة أو غير مصممة على لفت انتباه ساسة دول صديقة مثل [الجزائر](#)، [سورية](#)، [تونس](#)، [مصر](#)، [العراق](#) وليبيا. وليتها لو تستغل حسن علاقة العائلة المالكة بالعائلات الملكية بدول الخليج، المغرب والأردن لتحفز هؤلاء على تمحص تجربتها البرلمانية الفريدة بقدر أكبر من الانفتاح. من غير المستبعد أن تدفع يوماً ما بهذا الاتجاه، خاصة أنها تملك رصيда هائلاً من الاعجاب والتقدير بين شعوب وحكام المنطقة. حال تمكن كل طرف من القيام بما يمليه عليه واجبه، فستصبح إسبانياً فعلاً خير نموذج ومرجعية للعرب بعد الثورات، مثل ما كانت دائماً عليه قبل الثورات.